هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

الخطة الاستراتيجية

2016
2020

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي
الرئيس الفخري لهيئة البيئة – أبوظبي

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
ممثل الحاكم في المنطقة الغربية
رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي

© هيئة البيئة – أبوظبي 2016

جميع الحقوق محفوظة. يُمنع نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو آلية أو طباعية أو تسجيل أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الهيئة، أو بترخيص يجيز النسخ المحدود الصادر في دولة الإمارات العربية المتحدة عن المؤلف، وفقًا للقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. كل من يخالف هذه القوانين يعاقب جزائيًا ويُطالب بالتعويض المدني عن الأضرار بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

لتحميل نسخة من هذا التقرير بصيغة PDF، أو للمزيد من التفاصيل حول أولويات ومبادرات هيئة البيئة – أبوظبي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة **www.ead.ae**

عن هيئة البيئة – أبوظبي

تلتزم هيئة البيئة – أبوظبي، التي تأسست في عام 1996، بحماية وتعزيز جودة الهواء، والمياه الجوفية بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي في النظم البيئية البرية والبحرية في إمارة أبوظبي. ومن خلال الشراكة مع جهات حكومية أخرى، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات البيئية العالمية، تعمل الهيئة على تبني أفضل الممارسات العالمية، وتشجيع الابتكار والعمل الجاد لاتخاذ تدابير، وسياسات فعالة. كما تسعى الهيئة لتعزيز الوعي البيئي، والتنمية المستدامة، وضمان استمرار إدراج القضايا البيئية ضمن أهم الأولويات في الأجندة الوطنية.

رسالة
رئيس مجلس إدارة الهيئة

تتمتع إمارة أبوظبي بتراث طبيعي ثري وفريد ولكنه هش في نفس الوقت، وهو متأصل في روحنا الوطنية، ويشكل جزءاً من هويتنا، حيث تعتبر بيئتنا إرث ينتقل من جيل إلى جيل، كما تضم قيمنا الأصيلة اعتقاداً راسخاً يتمثل في ضرورة التعامل بحكمة مع إرثنا في البر والبحر، لأن هذه هي مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة.

وكما قال والدنا الشيخ زايد: « لقد عاش آباؤنا وأجدادنا على هذه الأرض، وتعايشوا مع بيئتها في البر والبحر، وأدركوا بالفطرة وبالحس المرهف الحاجة للمحافظة عليها، وأن يأخذوا منها قدر احتياجهم فقط، ويتركوا فيها ما تجد فيه الأجيال القادمة مصدراً للخير ونبعاً للعطاء».

تأسست هيئة البيئة – أبوظبي عام 1996 لتساهم في تحقيق رؤية الشيخ زايد، والقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)، ولحماية هذا التراث البيئي للأجيال القادمة.

تعتبر تنمية الإمارة ضرورية لاستمرار النمو والرخاء بها. ولكن تركيزنا الأساسي يكمن في التأكد من أن تحقيق هذه التنمية لن يأتي بتكلفة غير مقبولة على البيئة، ولضمان ذلك يجب أن تتم التنمية يداً بيد مع المحافظة على البيئة والاستدامة، ولا شك أن هذا الأمر يتطلب إجراءات فاعلة وحاسمة، واستجابات سريعة للقضايا الملحة التي تواجهنا، فعلى سبيل المثال يعتبر تقليل الانبعاثات الكربونية، والحد من ظاهرة التغير المناخي، وغيرها من أهم القضايا التي تواجهنا، وتتطلب هذه القضايا جهوداً عالمية تُحتّم علينا في هيئة البيئة – أبوظبي أن نتأكد من القيام بدورنا في هذا الشأن على أكمل وجه.

نحن ملتزمون بدورنا كسلطة مركزية مسؤولة عن التشريعات البيئية وإنفاذها في إمارة أبوظبي، فضلاً عن جهودنا في حماية البيئة وإحداث التغير الإيجابي نحوها. وبدعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، استطعنا أن نحقق العديد من الإنجازات في هذه الرحلة نحو التميز، وكان وضع الخطة الاستراتيجية للهيئة 2016 - 2020 أحد هذه الإنجازات، والتي نأمل أن تكون بمثابة خارطة طريق واضحة يشارك فيها الجميع لمستقبل أفضل وبيئة نظيفة وآمنة وصحية.

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة
هيئة البيئة – أبوظبي

رسالة
العضو المنتدب

عند التعرف لأول مرة على إمارة أبوظبي، يتفاجأ الناس بثراء تراثها الطبيعي، حيث تتميز الإمارة بتنوع تضاريسها من جبال، وصحراء رملية، وأودية، وسبخات ملحية، والتي توفر مأوى لعشرات الأنواع من الثدييات والبرمائيات والزواحف. كما يتمو بالإمارة أكثر من 400 نوع من النباتات، تتكيف بشكل فريد مع الظروف السائدة من ارتفاع في درجات الحرارة ومستويات الملوحة وانخفاض في معدل سقوط الأمطار.

يمر على إمارة أبوظبي حوالي اثنان إلى ثلاثة مليون طائر أثناء هجرتهم السنوية، كما أن موائلنا البحرية تعتبر صاحبة أعلى كثافة عددية لأبقار البحر، بالإضافة إلى سلاحف منقار الصقر والسلاحف الخضراء المهددة بالانقراض، فضلاً عن أربعة أنواع عالمية مهددة بالانقراض من أسماك القرش، وثلاثة أنواع مهددة من أسماك الراي، وحوالي 240 نوعاً من الأسماك.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الطفرة في النمو السكاني والتنموي تزيد من الضغوط على البيئة وعلى التنوع البيولوجي بالإمارة، حيث تتخطى معدلات الطلب على مواردنا الطبيعية طاقتها الاستيعابية وقدرتها على التجدد.

تعمل هيئة البيئة – أبوظبي على المحافظة على الحياة الفطرية وحمايتها، من خلال تنفيذ وتعزيز التشريعات والسياسات والقوانين ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، قمنا بتنفيذ برامج ودراسات بحثية شاملة لفهم التنوع البيولوجي، ومراقبة النظم البيئية والأنواع، والاستعداد لمخاطر المستقبل.

إننا على دراية تامة، أن طبيعة عملنا تقتضي أن يتسم هذا العمل بالشمولية. كما ندرك أن العديد من القطاعات المجتمعية يجب أن تلعب دوراً أساسياً في كافة أوجه حماية البيئة والمحافظة عليها. ونتفهم أن الشركاء، بشكل عام، يشاركونا في الالتزام بدمج النمو الاجتماعي والتطور الاقتصادي مع الاهتمام بالبيئة. ونحن نثمن الدور الهام الذي يقومون به، ونقدر حقيقة مشاركتهم في تحقيق رؤيتنا.

تعتبر الخطة الاستراتيجية لهيئة البيئة – أبوظبي 2016 - 2020 خطة للتغيير، الذي سيقودنا إلى مستقبل مشرق ومستدام لأجيال الحاضر والمستقبل، كما ستساعدنا في مواجهة العديد من التحديات الخاصة بحماية بيئتنا والمحافظة عليها، وتعزيز صحة ورفاهية مجتمعنا، وتنشيط وتعزيز النمو الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة.

معالي/ محمد أحمد البواردي
وزير الدولة لشؤون الدفاع،
الإمارات العربية المتحدة
العضو المنتدب، هيئة البيئة – أبوظبي

كلمة
الأمين العام

نجحت هيئة البيئة – أبوظبي، خلال السنوات الخمس الماضية، في تحقيق تقدم ملحوظ في دمج معرفتها العلمية حول التحديات البيئية التي تواجه الإمارة وتعزيز دورها التنظيمي لتناول هذه التحديات، ويعود الفضل في ذلك إلى استراتيجيتنا المؤسسية 2011 - 2015، والجهد الهائل والالتزام المشهود لموظفي الهيئة. لقد قمنا بتطوير السياسات البيئية، لضمان قوة وتميز الإطار التنظيمي لاختصاصاتنا. كما أننا حققنا تقدماً ملحوظاً في بناء تحالف مع الشركاء يلتزم بتحقيق الأولويات المحددة في الرؤية البيئية 2030 واستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021.

تغمرني السعادة والفخر بالتقدم الذي حققته هيئة البيئة – أبوظبي، من خلال فريق الإدارة المتميز والموظفين المخلصين. لكننا في نفس الوقت، يجب أن نقوم بشكل منتظم بتقييم حالة البيئة، واستعراض الفرص الجديدة المطروحة أمام الهيئة في المستقبل، وبهذه المناسبة، يسعدني أن أقدم لكم الخطة الاستراتيجية لهيئة البيئة – أبوظبي 2016 - 2020.

ترسم الخطة الاستراتيجية 2016 - 2020 رؤية ورسالة الهيئة على المدى الطويل، حيث تحدد لمدة خمس سنوات، الأولويات والأهداف، بالإضافة إلى المبادرات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق خطة إمارة أبوظبي، وتعزز من التنفيذ الناجح لأولوياتنا. كما توضح الاستراتيجية كيفية مراقبة وإعداد التقارير الخاصة بالأداء الاستراتيجي على المستويين الداخلي والخارجي.

شملت الخطة الاستراتيجية السابقة تغيرات ملموسة من ضمنها وضع تسلسل واضح للأولويات والمخرجات الاستراتيجية على مستوى سياسات وخطط بيئة أبوظبي، بالإضافة إلى التنظيم المتميز بين أهدافنا وبين مؤشرات الأداء الرئيسية، من خلال وحدات داخلية محددة مسؤولة عن تنفيذ ذلك.

يعتبر هذا الإصدار نسخة عامة لوثيقة أكثر شمولاً تم تقديمها للأمانة العامة للمجلس التنفيذي، دعماً لخطة العمل السنوية لهيئة البيئة – أبوظبي. ومن أجل اختصار ووضوح التواصل، لا تشمل هذه الوثيقة قوائم كاملة للمبادرات الخمسية الخاصة بالهيئة أو لمؤشرات الأداء. ولكننا نسعى من خلال هذه النسخة المختصرة إلى:

- إعلام الشركاء من القطاعين العام والخاص بشأن التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه إمارة أبوظبي، ودور الهيئة واستراتيجيتها في مواجهة هذه التحديات.
- وضع أسس التعاون مع الشركاء القادرين على المساهمة في التغلب بنجاح على التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه الإمارة وتنوعها البيولوجي وسكانها.

نتطلع إلى التعاون والعمل معكم في السنوات القادمة، حيث نسعى لتعزيز مكانة الهيئة ودورها كجهة تشريعية وتنظيمية، مدعومة بأفضل العلوم والتقنيات والمهارات، ومعززة برغبة لتحقيق طموح إمارة أبوظبي من أجل مستقبل أكثر استدامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.

رزان خليفة المبارك
الأمين العام
هيئة البيئة – أبوظبي

التراث الطبيعي
لإمارة أبوظبي

تعتبر إمارة أبوظبي من أكبر الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث المساحة، حيث تغطي حوالي 67,340 كلم مربع، إضافة إلى منطقة ساحلية بحرية تبلغ مساحتها 37,000 كلم مربع، وتتميز بخط ساحلي طويل وضحل يمتد على مساحة 1,350 كلم (تشمل الجزر)، كما أن مناخها قاسي شديد الجفاف، أما معدل سقوط الأمطار فهو أقل من 100 ملليمتر في السنة، وتراوحت درجات الحرارة في عام 2015 من 16° مئوية إلى 50° مئوية.

كما تتنوع الطبيعة الجيولوجية في الإمارة ما بين الجبال (التي يصل ارتفاعها إلى 1,200 متر في الشرق)، إلى الصحراء الرملية، والأودية والسبخات الملحية، مما يوفر ظروف مناسبة لتنوع الموائل البرية.

وبالمثل، فإن الظروف المناخية والسمات المحيطية الصعبة نتج عنها موائل بحرية فريدة، بعضها يتمتع بالقدرة على مقاومة الضغوط الطبيعية، ولكنها أيضاً تفتقر إلى التنوع في الكائنات وبخاصة الأنواع ذات الحساسية للتأثيرات البشرية.

يمكن تصنيف التراث الطبيعي في إمارة أبوظبي، بشكل عام، إلى 16 نوعاً من الموائل (9 برية و7 بحرية)، بالإضافة إلى خمسين موئل فرعي. تتميز البيئة البرية بالصحراء الرملية في الوسط والمنطقة الغربية من الإمارة، وجبل حفيت ومنطقة الوديان في جنوب منطقة العين، أما الشرق على حدود دبي فتوجد مناطق السهول الغرينية والكثبان. وأحد السبخات الساحلية المكتملة في العالم تقع في المنطقة الغربية، فضلاً عن الكثبان الرملية الساحلية والصفائح الصخرية، بالإضافة إلى غطاء نباتي من الشجيرات، كما يوجد حوالي 432 نوعاً من النباتات، و51 نوعاً من الثدييات، وحوالي 427 نوعاً من الطيور، و54 نوعاً من البرمائيات والزواحف، ووجدت ثلاثة أنواع من أسماك المياه العذبة، تضم هذه الكائنات بعض الأنواع المدرجة في قائمة الاتحاد العالمي لصون الطبيعة للحيوانات المهددة بالانقراض منها الزقزاق الأنيس، والطهر العربي، والصقر الحر والعقاب المصري (الرخمة المصرية)، بالإضافة إلى أنواع أخرى مهددة تتخذ من الإمارة ملاذاً لها مثل أبقار البحر (الأطوم) والغاق السقطري.

تشكل البيئة البحرية الضحلة، التي يبلغ عمق المياه فيها أقل من 20 متراً، حوالي 70% من المناطق البحرية في إمارة أبوظبي. أما المنطقة البعيدة عن الشاطئ فهي تتسم بشكل عام بكونها مسطحة وساكنة، ويكسر هذا السكون 61 جزيرة تتنوع بين الرمال الضحلة المنخفضة إلى القباب البركانية الملحية، يوفر الهيكل الذي تتسم به هذه الجزر موئلا لحوالي 500 نوع من الأسماك في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنها موائل تعشيش للطيور والسلاحف.

أما البيئة البحرية القريبة من الشاطئ فتضم موائل هامة من الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية والطحالب وأشجار القرم، بالإضافة إلى السبخات والمسطحات الملحية المهددة في مناطق المد والجزر، توفر هذه التركيبات الطبيعية موائل هامة للطيور الخواضة والمهاجرة، ولأبقار البحر التي تعتمد في غذائها على الأعشاب البحرية، كما أن المياه البحرية توفر موئلاً لبعض الأنواع المدرجة في قائمة الأنواع المهددة بالانقراض للاتحاد العالمي لصون الطبيعة ومنها سلاحف منقار الصقر، والسلاحف الخضراء، وحوت الزعنفة الظهرية.

التحديات البيئية

لإمارة أبوظبي

أدى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته منطقة الخليج مؤخراً إلى تحول الدول الصحراوية البسيطة إلى دول تنافس غيرها من دول العالم في الحداثة والمدنية. وكما هو الحال مع معظم دول الخليج، أدى النمو السكاني والتنمية المتسارعة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة تأثير السكان على البيئة وتنوعها البيولوجي. تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تمتلك أعلى بصمة بيئية للفرد على مستوى العالم، وهناك تحدي بيئي كبير يتمثل في أن الطلب على الموارد الطبيعية تخطي بكثير معدلات قدرة البيئة الطبيعية على التجدد.

لم تتواكب وتيرة تطوير البنية التحتية والضوابط البيئية والقدرة التنفيذية مع الطفرة التنموية بشكل كامل. ونتيجة لذلك، أصبح واضحاً تأثير العوامل البشرية على البيئة، حيث ارتفعت معدلات التلوث في البر والبحر والجو. بالإضافة إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتدمير وتغيير الموائل، وزيادة المخاوف بشأن صحة الإنسان.

ومن ضمن التحديات البيئية الكبرى التي تواجه أبوظبي اليوم:

1. الاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية

2. تدني جودة الهواء الخارجي، وتزايد مخاطر أمراض الجهاز التنفسي

3. الآثار المحلية للتغير المناخي

4. بنية تحتية غير كافية للنفايات

5. تدني جودة المياه الساحلية

6. تلوث الأرض وتدهور التربة

7. فقدان وتغير الموائل وتجزئتها

8. الاستغلال المفرط للمخزون الطبيعي من الأسماك

9. استخدام المياه في الغابات بشكل غير مستدام

إجمالي الناتج القومي من المتوقع أن يتزايد بمعدل 3,3 – 4% في السنة، مع نمو كبير في المنطقتين الشرقية والغربية من الإمارة. هذه التوقعات تشير إلى أن الاستراتيجيات المستنيرة للحماية البيئية والاستدامة من العوامل الحيوية في تحقيق تقدم الإمارة*.

*تم الاستعانة بكل من دائرة التنمية الإقتصادية – أبوظبي ومركز الإحصاء في توفير البيانات الإحصائية، علماً بأن هذه البيانات قابلة للتعديل حسب تطور الأوضاع الإقتصادية المحلية والعالمية

رؤيتنا

بيئة مستدامة من أجل مستقبل مستدام

رسالتنا

حماية البيئة والمحافظة عليها من أجل حياة أفضل للجميع

قيمنا

التمكين/ كوادر مؤهلة ذات قدرات عالية

نلتزم بتمكين موظفينا – أهم أصولنا– من خلال تزويدهم بالمهارات، والتدريب وفرص التطوير.

الشفافية

نؤمن بأهمية الشفافية بشأن استراتيجيتنا، وأدائنا وحالة البيئة.

الشراكة والعمل الجماعي

نسعى بنشاط إلى تعزيز العمل الجماعي والشراكات الخارجية، من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وبناء شبكات تعاون فاعلة.

التميز

نسعى جاهدين لتحقيق التميز من خلال التحسين المستمر لأداء الموظفين والعمليات وتقديم الخدمات.

المبادرة والابتكار

نشجع الموظفين على المبادرة وإدراك المسؤولية المشتركة لدعم الحلول المبتكرة وتعزيز الأولويات الاستراتيجية.

العدالة والاحترام

نحترم بعضنا البعض ونقدر عملائنا وشركائنا ونعامل الناس باحترام وعدالة.

المسؤولية والمساءلة

نؤمن بأهمية وضوح المسؤوليات وتبني المساءلة في سبيل تحقيق أهدافنا.

النزاهة

نسعى للمحافظة على أعلى المعايير الأخلاقية وتحقيق النزاهة في كل ما نقوم به نحو البيئة ومع شركائنا.

التزامنا ودورنا

تأسست هيئة البيئة – أبوظبي في عام 1996 كهيئة مستقلة تم تكليفها بمهام صون وحماية البيئة طبقاً للمادة (3) من قانون إنشاء الهيئة رقم (16) لسنة 2005.

تُعنى الهيئة بحماية البيئة والمحافظة على الحياة البرية والتنوع البيولوجي بكل ما تتمتع به إمارة أبوظبي من تنوع في بيئتها الطبيعية. بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات وإجراء الدراسات والأبحاث الضرورية التي تساهم في المحافظة على البيئة وتطوير الحياة البرية. كما تتعاون الهيئة مع الهيئات والجهات الحكومية للتنسيق في مجال الأبحاث والدراسات والبرامج المتعلقة بالبيئة والحياة البرية.

تمثل التشريعات الاتحادية والمحلية القاعدة التي تستمد الهيئة منها مهامها المتنوعة، ويمكن اختصار الأدوار الأساسية، التي تؤديها الهيئة على النحو التالي:

وضع السياسات، والتخطيط، وإعداد التشريعات

- تطوير ومراجعة واقتراح السياسات البيئية والتخطيط نيابة عن حكومة أبوظبي
- تطوير، وتنفيذ، والتأكد من الامتثال للتشريعات والمعايير والمبادئ البيئية
- تصريح وترخيص وتفتيش المشاريع والأنشطة التي من المتوقع أن تؤثر على البيئة والتنوع البيولوجي
- المراقبة والتأكد من الامتثال للتشريعات البيئية

تقديم الخدمات

- إدارة البيانات البيئية وتقديم خدمات مبنية على المعلومات
- تقديم الدعم والمشورة لأصحاب القرار استناداً إلى المعرفة البيئية
- تقديم الدعم في مجال التعليم البيئي للمدارس وتطوير العنصر البشري في المجال البيئي
- تعزيز التوعية البيئية وتحسين السلوك البيئي من خلال برامج التواصل مع المجتمع والحكومة وقطاع الأعمال
- تشجيع تبني الجودة البيئية ومعايير الامتثال البيئي
- توفير القيادة والدعم اللازم للاستعداد والاستجابة للطوارئ البيئية
- إجراء تقييم الأثر البيئي للمشاريع والأنشطة الجديدة/ القائمة

العلوم

- تعريف الاحتياجات البحثية وسد الثغرات في مجال المعرفة لتعزيز جهود الهيئة في مجال حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي
- رصد وتقييم حالة البيئة وإعداد التقارير ذات الصلة
- تطوير وتعزيز الابتكار التقني لمواجهة التحديات البيئية

الإدارة البيئية

- إدارة مباشرة للمناطق المحمية والغابات وفق القوانين الاتحادية
- المحافظة على الأنواع داخل وخارج الأسر لحماية التنوع البيولوجي

نبذة حول مؤشرات نجاحنا

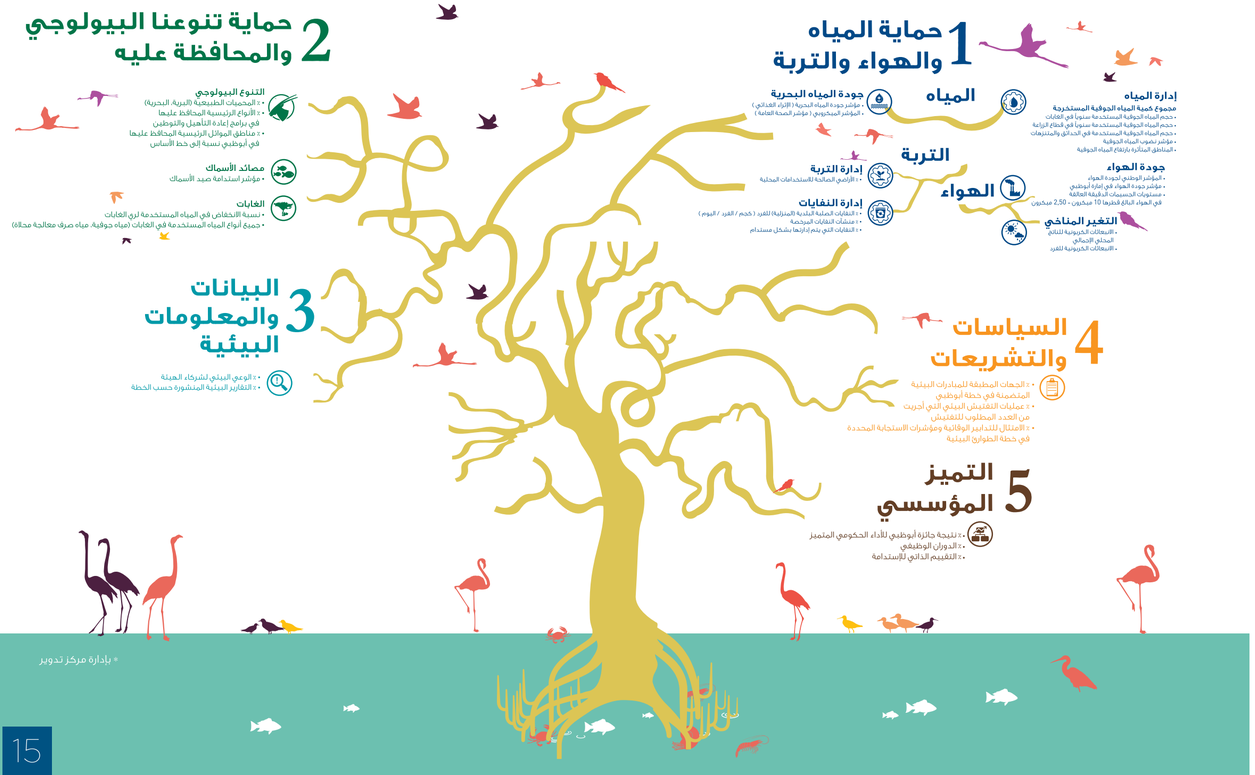

* بإدارة مركز تدوير

خطتنا الاستراتيجية

استراتيجيتنا
المجالات الاستراتيجية

1. حماية المياه والهواء والتربة
2. المحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته
3. توفير معلومات بيئية موثوقة وتعزيز المسؤولية المشتركة
4. ضمان تحقيق سياسات وأنظمة بيئية فاعلة
5. أن تكون الهيئة مؤسسة متميزة ورائدة في الاستدامة البيئية

أولوياتنا

1 حماية المياه والهواء والتربة

- المحافظة على المياه الجوفية والمساهمة الفاعلة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أبوظبي
- حماية جودة الهواء
- الحد من التغير المناخي والتكيف مع آثاره
- ضمان الإدارة المتكاملة للنفايات في أبوظبي لحماية البيئة
- حماية جودة المياه البحرية للمحافظة على النظم البيئية والصحة العامة
- ضمان تحقيق نهج متكامل ومستدام لحماية الأراضي والتربة

2 المحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته

- تعزيز التخطيط والتشريع البيئي الفعال القائم على أسس علمية للتنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي.
- تحسين جهود الحماية داخل الأسر وبناء شبكة للمناطق المحمية
- قيادة جهود الحماية خارج الأسر للمحافظة على استدامة أعداد الأنواع الرئيسية النباتية والحيوانية
- الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والاستزراع السمكي
- الإدارة المستدامة للغابات

3 توفير معلومات بيئية موثوقة وتعزيز المسؤولية المشتركة

- توفير معلومات بيئية علمية موثوقة
- تعزيز التعليم البيئي والمسؤولية المشتركة

4 ضمان تحقيق سياسات وأنظمة بيئية فاعلة

- دعم إطار التخطيط والسياسات البيئية في أبوظبي
- تعزيز الإطار التنظيمي والامتثال البيئي
- الاستعداد والاستجابة الفاعلة للطوارئ والأزمات البيئية

5 أن تكون الهيئة مؤسسة متميزة ورائدة في الاستدامة البيئية

- أن تكون الهيئة جهة عمل جاذبة تدعم تميز وتطور الموظفين في مكان عمل صحي آمن
- تعزيز الكفاءة المؤسسية وتقديم الخدمات
- أن تكون الهيئة رائدة في مجال الاستدامة البيئية

1. حماية المياه والهواء والتربة

1.1 المحافظة على المياه الجوفية والمساهمة الفاعلة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أبوظبي

التحدي البيئي

تعتبر المياه الجوفية من المصادر غير المتجددة في أبوظبي، ومعدل التغذية الطبيعية لها محدود للغاية ويحدث فقط في منطقة جبال حجر، حيث أنها تشكل حوالي 64٪ من إجمالي المياه المستهلكة في أبوظبي. يبلغ معدل الضخ الحالي للمياه الجوفية حوالي 20 ضعف معدل التغذية الطبيعية للخزانات الجوفية، وتستهلك الزراعة والغابات 95٪ من مجمل استخدامات المياه الجوفية، ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينضب مخزون المياه الجوفية الصالح للاستخدام من الإمارة خلال 50 عاماً أو أقل خاصة في المناطق التي تشهد كثافة في معدلات الري، ومن ضمن السبل الرئيسية في مواجهة تحدي المياه هو تنظيم استخدام المياه الجوفية المتوفرة بشكل مستدام، مع التخطيط والإدارة الحكيمة لتزايد الطلب عليها، وزيادة استخدام المياه المعاد تدويرها (مياه الصرف الصحي المعالجة) في قطاعي الزراعة والغابات، وتحويل إمدادات المياه لمصادر المياه المحلاة، بعيداً عن مواقع المياه الجوفية التي لا تتجدد بشكل طبيعي.

يشكل قطاعي الغابات والزراعة

%95

من استخدام المياه الجوفية

تشكل المياه الجوفية

%64

من المياه المستخدمة في أبوظبي

التوصيف والنطاق

تركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) بشكل مباشر على المحافظة على المياه الجوفية والمساهمة بشكل فاعل في الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية، والمياه المحلاة والمعاد تدويرها. تتميز الهيئة بدورها التنظيمي المباشر فيما يتعلق باستخراج المياه الجوفية، بالإضافة إلى الدور التشغيلي الخاص باستخدام المياه الجوفية في الغابات التي تقع تحت إشرافها. تسعى هيئة البيئة – أبوظبي إلى تحسين دقة مراقبة المياه الجوفية، وتشديد الإنفاذ القانوني بشأن استخراج المياه الجوفية وبيعها بطرق غير قانونية، بالإضافة إلى زيادة الوعي بين المستخدمين بشأن ندرة المياه الجوفية وتقنيات تحسين كفاءة الري في المزارع والغابات. وستتعاون الهيئة بشكل فاعل مع الشركاء الخارجيين لمتابعة واستمرار تنفيذ السياسات والاستراتيجيات، واستبدال استخدام المياه الجوفية بالمياه المعالجة، التي تتوفر لها البنية التحتية، أو دعم تطوير البنية التحتية في سبيل توفير المياه المعاد تدويرها أو المحلاة لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

١) تشكل المياه المحلاة 29٪ من المياه المستخدمة، بينما تشكل مياه الصرف المعالجة 7٪

٢) المياه الجوفية تحتوي على مواد صلبة بنسبة أقل من 10,000 جزء في المليون

هدفنا (2016 - 2020)

خفض كمية المياه الجوفية المستخرجة سنوياً من 2,198 مليون متر مكعب إلى 1,83 مليون متر مكعب

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- ضمان تحقيق معرفة شاملة بموارد المياه الجوفية
- التعليم والتأثير الإيجابي على الشركاء بشأن القضايا المتعلقة بالمياه الجوفية
- تعزيز وتنفيذ الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالمياه الجوفية
- البحث عن حلول مبتكرة للمحافظة على المياه الجوفية وتحقيق أقصى استفادة منها
- لعب دور فاعل في تطوير الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية (تشمل أنواع المياه المختلفة: الجوفية، والمعاد تدويرها والمحلاة)

المخرجات البيئية المرجوة

- زيادة عدد السنوات المتبقية لمخزون المياه الجوفية الصالحة للاستخدام
- خفض كمية المياه الجوفية المستخدمة سنوياً في الزراعة
- تقليل مستويات ملوحة المياه الجوفية والمحافظة عليها
- زيادة استخدام المياه المعاد تدويرها في أغراض مناسبة

1.2 حماية جودة الهواء

التحدي البيئي

تعتبر المحافظة على جودة الهواء وإدارة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ذات أهمية كبيرة في المحافظة على الصحة العامة وجودة الحياة في إمارة أبوظبي، حيث حددت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة للصحة البيئية تلوث الهواء الخارجي كتهديد بيئي أولي للصحة العامة. حالياً يعتبر تركيز الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء ذات حجم أقل من 10 ميكرون و2,5 ميكرون (PM10 و PM2,5)، والأوزون الأرضي (O_3) وثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) عالي نسبياً وكل هذه الغازات لها تأثير ضار على صحة الإنسان. تنتج الجسيمات العالقة في الهواء عن مصادر طبيعية وبشرية في الإمارة، حيث تتخطى الجسيمات ذات 10 ميكرون معايير منظمة الصحة العالمية بمعدل 1400٪ (14 مرة) وفق معايير منظمة الصحة العالمية لإمارة أبوظبي أثناء العواصف الرملية. ومع ذلك، فإن الإدارة المناسبة للأنشطة البشرية المسببة للجسيمات ذات الـ 10 ميكرون، وغيرها من ملوثات الهواء، وبخاصة التي تتعلق بالنفط والغاز، والطاقة وتحلية المياه، والنقل والأنشطة الصناعية تعتبر عناصر أساسية في حماية الصحة العامة وجودة الحياة في الإمارة.

التوصيف والنطاق

تهدف هيئة البيئة – أبوظبي من خلال جهودها الخاصة بالمحافظة على نوعية الهواء إلى ضمان جودة الهواء المحيط في أبوظبي من أجل حماية صحة الأفراد والبيئة. إضافة إلى ذلك، تهدف الهيئة إلى التأكد من أن مستويات الضوضاء الخارجية لا تؤثر على صحة وبيئة الحياة الفطرية. خلال السنوات الخمس (2016 – 2020) ستركز هيئة البيئة – أبوظبي على تعزيز شمولية جودة الهواء المحيط ومراقبة الضوضاء في جميع أنحاء الإمارة، وتعزيز القدرات لتحليل، ونمذجة، ورفع تقارير معلوماتية حول جودة الهواء، وضمان وضع معايير الانبعاثات، والقوانين ونظم الإنفاذ للقطاعات الرئيسية والملوثات التي تشكل أكبر التهديدات على الصحة العامة والحياة الفطرية وجودة الحياة في أبوظبي.

1) PM10 الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء، والتي يبلغ قطرها 10 ميكرون أو أقل
2) PM2,5 الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء ، والتي يبلغ قطرها 2,5 ميكرون أو أقل

هدفنا (2016 - 2020)

زيادة معايير الامتثال الخاصة بمؤشر جودة الهواء الوطني من 76,7٪ (2015) إلى 87٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- وضع آليات تنسيق فاعلة مع الشركاء الرئيسيين والالتزام بالسياسات العامة والخطط الخاصة بجودة الهواء والضوضاء
- تعزيز الإطار القانوني والتشريعي الخاص بجودة الهواء والضوضاء
- بناء معرفة قوية وشاملة وتعزيز عملية تحليل جودة الهواء المحيط والضوضاء
- العمل مع الشركاء المعنيين للتوعية وتعزيز المعرفة بشأن جودة الهواء والضوضاء

المخرجات البيئية المرجوة

- الحفاظ على تركيز ثاني أكسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، والأوزون والجسيمات الدقيقة العالقة (2,5 ميكرون) في الهواء في حدود المستويات المقبولة
- خفض تركيز الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء (10 ميكرون) بالمقارنة مع المستويات المحددة إقليمياً
- خفض مستويات الضوضاء لتصبح في حدود المعايير المقبولة، بدون ترك أثر ملحوظ على الحياة الفطرية

1.3 الحد من التغير المناخي والتكيف مع آثاره

التحدي البيئي

تُعتبر مساهمة الفرد في أبوظبي في تغير المناخ من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغت معدلات الغازات الدفيئة ما يساوي 115 طن لمكافئ ثاني أكسيد الكربون (2012)، وثاني أكسيد الكربون يبلغ 38,1 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (2010)، ورغم أن المساهمة الإجمالية في الانبعاثات العالمية منخفضة نوعاً ما، إلا أن إمارة أبوظبي معرضة للآثار المحتملة للتغير المناخي، مثلها مثل باقي دول الخليج العربي، نظراً لارتفاع درجات الحرارة، وندرة المياه، والمياه الساحلية شديدة الملوحة، وقرب سكانها من الساحل. كما أن الجهود الحالية بشأن الغلاف الجوي والمحيطات وارتباطها بالتغير المناخي محدودة للغاية. وقد أعلنت هيئة البيئة – أبوظبي نتائج جرد الغازات الدفيئة الثاني عام 2016، باستخدام بيانات عام 2012، والتي تتناول استراتيجيات تخفيف الآثار البيئية في المناطق الساحلية، وموارد المياه، ونظم الأراضي الجافة على التوالي. وفيما يخص المناطق الساحلية (يشغلها حوالي 85٪ من السكان، وتضم حوالي 90٪ من البنية التحتية) فنسبة تعرض هذه المناطق للتغير المناخي مرتفعة جداً. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن المناطق الساحلية معرضة بشكل واسع إلى أن تغمرها المياه نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، بنسب تتراوح بين 2,0 – 9,0 متر بحلول عام 2100 وفق سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. تشير الدراسات إلى تأثير هامشي فقط على إمدادات وطلبات المياه في المستقبل، ولكنها اقترحت إمكانية استبدال و/ أو اختفاء بعض النظم البيئية في أبوظبي.

مساهمة الفرد في أبوظبي في تغير المناخ هي من بين أعلى المعدلات في العالم،

الغازات الدفيئة = 115 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (2012)

التوصيف والنطاق

في الوقت الذي لا تزال سياسة الإطار المؤسسي لتغير المناخ قيد التطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة، تلعب هيئة البيئة – أبوظبي دوراً واضحاً في تطوير معرفة علمية جيدة لتعزيز قدرة استراتيجيات الحد من آثار التغير المناخي والتكيف معها. ستركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) على تعزيز عملية جمع البيانات وتوفيرها، والخدمات المعلوماتية المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بآثار ذلك على خدمات الأنواع والموائل والنظم البيئية، كما ستعمل الهيئة مع الشركاء لوضع سياسات واستراتيجيات وعلاقات مؤسسية واضحة لإدارة الانبعاثات وتطوير استراتيجيات التكيف مع آثار التغير المناخي. وفي نطاق اختصاصاتها، ستقوم هيئة البيئة – أبوظبي بمراجعة وتحديث نهجها في المحافظة على البيئة وتعزيز الاعتبارات الخاصة بآثار التغير المناخي على الأنواع البرية والبحرية والموائل، بالإضافة إلى خدمات النظم البيئية المقدمة للسكان.

هدفنا (2016 - 2020)

التعاون مع الشركاء بشأن تطوير استراتيجية وطنية للتغير المناخي، وتطوير الأهداف ذات الصلة بحلول عام 2017

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز وبناء فهم ومعرفة شاملة بشأن التغير المناخي وآثاره
- تعزيز الإطار التنظيمي للحد من التغير المناخي في أبوظبي وتشجيع تبني التدابير ذات الصلة
- ضمان إدارة التكيف لحماية النظم البيئية والأراضي ذات الأهمية البيئية المعرضة لآثار التغير المناخي
- دعم الحكومات المحلية والاتحادية في قيادة عمل جماعي ضد التغير المناخي

المخرجات البيئية المرجوة

- تقليل انبعاثات الكربون للفرد
- تحديد انبعاثات غازات الدفيئة ضمن حدود عام 2010
- حماية المناطق الساحلية المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر
- تقليل آثار التغير المناخي على الأنواع المعرضة لها

1.4 ضمان الإدارة المتكاملة للنفايات في أبوظبي لحماية البيئة

التحدي البيئي

تُولي حكومة أبوظبي اهتماماً خاصاً بإدارة النفايات، وذلك في إطار سعيها لحماية صحة الإنسان والبيئة، حيث بلغ معدل النفايات الصلبة المنتجة في أبوظبي حوالي 10 مليون طن في عام 2014، مقارنة بحوالي 12 مليون طن عام 2013، مما يعني تناقص بمقدار 15,6٪ في عام 2014، وشكلت النفايات غير الخطرة 99٪ من إجمالي النفايات الصلبة المنتجة، بينما بلغت نسبة النفايات الخطرة حوالي 1٪. تشكل نفايات البناء والهدم 44٪ من النفايات غير الخطرة الناتجة عام 2014، تليها النفايات الصناعية والتجارية بنسبة 33٪.

وعلى الرغم من استمرار تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات، إلا أن التقدم في هذا الشأن لا يواكب المعدل المنشود، حيث يوجد في الإمارة مطمر صحي واحد، وعشرة مكبات نفايات، وأربعة منشآت لإعادة التدوير، ومحرقتين، وأربعة منشآت لإنتاج السماد من النفايات، وفي المقابل هناك حوالي 23,000 موقع رمي عشوائي.

ونتيجة لما تقدم ذكره، تم التخلص من 1,51٪ فقط من النفايات الصلبة في المطمر الصحي عام 2014، بينما أعيد تدوير 18,3٪ من النفايات الصلبة عام 2014، وقد تزايد معدل إعادة التدوير بنسبة 43٪ بين عامي 2013 و 2014 وتخطى بكثير معدل الانخفاض في إنتاج النفايات والذي بلغ 15,6٪.

تتمثل العناصر الهامة لمواجهة تحدي النفايات بالإمارة بالاستمرار في تقليل إجمالي معدل إنتاج النفايات، وتصنيف النفايات لتسهيل معالجتها، والاستثمار في البنى التحتية المناسبة، وتشديد الإنفاذ القانوني لمواقع الرمي العشوائي، والتشجيع على إعادة الاستخدام والتدوير بشكل متزايد.

النسبة المئوية لتوزيع النفايات الصلبة غير الخطرة حسب نشاط المصدر – 2014

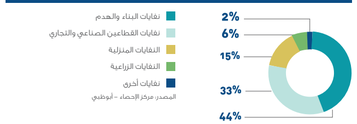

النسبة المئوية لتوزيع النفايات المنزلية حسب طريقة التخلص منها – 2014

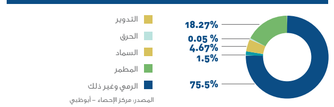

التوصيف والنطاق

خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) ستركز هيئة البيئة – أبوظبي جهودها لتحسين عملية وضع الخطط والقوانين الخاصة بإدارة النفايات، بالإضافة إلى تعزيز عملية جمع البيانات والمعلومات التي سيعتمد عليها نظام إدارة النفايات. ويعتبر وضع نظام لتصنيف النفايات أمر هام لتحقيق المزيد من التقدم في المستقبل، حيث يساهم في فصل تدفقات النفايات، ومن خلال دورها التنظيمي، تسعى هيئة البيئة – أبوظبي إلى وضع إطار تنظيمي متكامل، وسياسات وأدلة إرشادية تعزز من خفض النفايات، وزيادة فرص إعادة تدوير واستعادة المواد، وتعزيز أفضل الممارسات لتحويل النفايات من المكبات، وتحسين آليات الإنفاذ، وضمان معالجة مناسبة، والتخلص النهائي من النفايات بشكل مناسب في مطامر صحية هندسية. وستعمل هيئة البيئة – أبوظبي مع الشركاء التشغيليين لتحديد الأولويات الخاصة بالنفايات ومعالجة مواقع الرمي العشوائي لحماية السكان والبيئة.

هدفنا (2016 - 2020)

تقليل كمية النفايات البلدية (المنزلية) من 1,9 كجم للفرد في اليوم (2015) إلى 1,5 كجم للفرد في اليوم

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- ضمان وضع خطط وسياسات متكاملة للنفايات، وتعزيز آليات التنسيق مع الشركاء
- تعزيز الإطار التشريعي للنفايات وضمان الإنفاذ الفاعل
- تعزيز وفرة ودقة البيانات والمعلومات الخاصة بالنفايات
- دعم الجهود المبذولة لزيادة الوعي بأهمية خفض النفايات وإعادة الاستخدام والتدوير بين القطاعات الأساسية

المخرجات البيئية المرجوة

- خفض إنتاج النفايات المنزلية الصلبة
- تحويل النفايات المنزلية الصلبة، ونفايات البناء والهدم والنفايات الزراعية بعيداً عن المطامر
- زيادة عمليات فصل النفايات المنزلية الصلبة
- زيادة إعادة تدوير النفايات
- تعزيز إدارة ومعالجة النفايات الخطرة قبل إعادة الاستخدام أو التخلص منها

1.5 حماية جودة المياه البحرية للمحافظة على النظم البيئية والصحة العامة

التحدي البيئي

تعتبر المحافظة على جودة مياه البحر أمراً هاماً للغاية لحماية الصحة العامة والبيئة، واستدامة مصائد الأسماك واستزراع الأحياء المائية، والسياحة والأنشطة الترفيهية. في الوقت الحالي، يبقى موضوع الإثراء المكثف للمياه بالمغذيات في المياه الساحلية بإمارة أبوظبي ومنطقة مصفح الصناعية أمر مثير للقلق. قد تؤدي هذه الظروف إلى نمو متزايد للطحالب وتقليل كمية الأكسجين، مما يتسبب في تكاثر الطحالب الضارة، وتقليل الإنتاجية، وتدهور الأعشاب البحرية والنظم البيئية للشعاب المرجانية، وانخفاض إنتاجية مصائد الأسماك. كما يعتبر مستوى تركيز رواسب المعادن الثقيلة من القضايا الهامة في قناة مصفح الجنوبية بالمنطقة الصناعية بالقرب من مدينة أبوظبي، والتي قد تشكل مخاطر طويلة المدى على الصحة العامة والبيئة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الظروف الحالية تعكس الفارق الكبير بين سعة البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف في مدينة أبوظبي بالمقارنة بالنمو السكاني، مما يتسبب في تصريف يومي بمعدل 40٪ لمياه الصرف الصحي المعالجة في البحر. كما أن هناك بعض المخاطر بتصريف مياه الصرف غير المعالجة في حالات الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، هناك بعض الضوابط التخطيطية والتشغيلية الخاصة بالأعمال الإنشائية الساحلية، واستصلاح الأراضي والحفر مما يساهم في زيادة المغذيات.

من المحتمل أن تمتد هذه الضغوط إلى مناطق جديدة من المنطقة الغربية، حيث يتزايد عدد السكان وتزدهر المشاريع التنموية. كما تشمل التحديات طويلة المدى الخاصة بجودة مياه البحر، العدد المتزايد لمحطات تحلية المياه في منطقة الخليج، وما يتبع ذلك من تصريف المياه المرتجعة شديدة الملوحة، بالإضافة إلى تنامي أنشطة النقل البحري والموانئ، ومخاطر التصريف الطارئ وغير القانوني، وزيادة التنمية الصناعية على طول ساحل أبوظبي، مما قد يتطلب تبريد مياه البحر، أو تصريف آخر لمياه الصرف الصحي بها.

%40 تصريف يومي لحوالي
من مياه الصرف الصحي المعالجة
في **محطة مصفح الجنوبية**

التوصيف والنطاق

يتضمن الدور الرئيسي لهيئة البيئة – أبوظبي، مراقبة بيئية طويلة المدى لجودة مياه البحر للمحافظة على الصحة العامة والبيئة، وإجراء الدراسات البيئية المستهدفة ذات المخاطر العالية والمواقع المتأثرة، وإدارة البيانات وخدمات المعلومات، والتراخيص والتفتيش، وأنشطة الإنفاذ البيئي، والتخطيط لإدارة الطوارئ البيئية والاستجابة للحوادث البحرية.

ستركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) على مراجعة وتحديث معايير جودة مياه البحر المحيطة، بالإضافة إلى معايير الصرف، وستعزز المعرفة الأساسية بظروف المواقع الرئيسية مثل موقع محطة براكة لإنتاج الطاقة النووية. كما ستقوم الهيئة بتنفيذ برنامج المحطات العائمة لجمع البيانات، الذي سيقدم البيانات في نفس لحظة توفرها، مما يساعد في التحذير المبكر من حوادث المد الأحمر. كما ستقوم بتنفيذ الدراسات المستهدفة في مناطق الأزمات، لتحديد معايير التحكم في مصادر التلوث البحري. وستستمر هيئة البيئة – أبوظبي في ضمان الجودة البيئية للمشاريع المقترحة، وتوظيف عمليات التراخيص لضبط تصريف الملوثات في مياه البحر.

هدفنا (2016 - 2020)

تعزيز مؤشر جودة المياه البحرية (الإثراء الغذائي) من 22٪ إلى 66٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز التخطيط حول جودة مياه البحر، والتأثير الفاعل على قرارات الشركاء الرئيسيين
- ضمان تحقيق فهم ومعرفة وتوعية شاملة بشأن جودة المياه البحرية
- تعزيز الضوابط التنظيمية والامتثال فيما يتعلق بجودة المياه البحرية
- لعب دور فاعل في ضمان الجاهزية والاستجابة والإصلاح مقابل الحوادث المتعلقة بمياه البحر والطوارئ لحماية المجتمع والبيئة

المخرجات البيئية المرجوة

- حماية البيئة البحرية الساحلية من ظاهرة الإثراء بالمغذيات
- تقليل مخاطر التلوث البكتيري والفيروسي على الصحة العامة أثناء ممارسة الرياضات المائية، وارتياد الشواطئ العامة
- تقليل الحوادث المحتملة لتكاثر الطحالب الضارة

1.6 ضمان تحقيق نهج متكامل ومستدام لحماية الأراضي والتربة

التحدي البيئي

نظرا لمناخها شديد الجفاف وكمية المياه الجوفية الصالحة للاستخدام المحدودة للغاية، أصبح التخطيط الحذر لاستخدامات الأراضي، وحماية جودة الأراضي والتربة في أبوظبي من الأمور ذات الأهمية للاستدامة البيئية. وبشكل عام، تعكس النتائج تردي حالة التربة في الإمارة، والتي تفاقمت بسبب تأثيرات الرعي الجائر والملوحة الزائدة، حيث أن 26٪ من الأراضي تتعرض للرعي الجائر، وتعداد الماشية يتخطى القدرة الاحتمالية بحوالي ست أضعاف، كما أن أكثر من 30٪ من الزراعات يتم ريّها في مناطق غير مناسبة للزراعة، مما يزيد من تدهور حالة التربة. تتزايد حالات تلوث التربة والمياه الجوفية نتيجة التسرب العرضي أو التخلص غير القانوني من النفايات، بالإضافة إلى اتساع الأنشطة التنموية في مناطق جديدة بالمنطقتين الشرقية والغربية.

يوجد أكثر من
23,000 موقع رمي عشوائي

التوصيف والنطاق

خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) ستركز هيئة البيئة – أبوظبي جهودها على تعزيز خدمات معلومات التربة لدعم خطط الاستخدام الرشيد للأراضي، بالإضافة إلى معالجة تدهور وتلوث التربة. ويشمل ذلك الملوحة الزائدة للأراضي الزراعية التي تحتاج إلى الريّ. يتضمن نطاق هذا العمل إجراء مسح للتربة، وتطوير المعايير المحلية، وتحديد المواقع الملوثة، والتحقيق والبحث عن مصادر ومستويات التلوث استناداً إلى المعايير الدولية، واقتراح استراتيجيات معالجة مناسبة.

هدفنا (2016 - 2020)

تعزيز استدامة الأراضي الصالحة للاستخدامات، ويعتمد الهدف على نتائج برنامج مراقبة التربة 2017

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز إطار السياسات والتخطيط بشأن جودة التربة والتأثير الفاعل على قرارات الشركاء الرئيسيين
- تعزيز وتنفيذ الإطار التنظيمي لجودة التربة
- تعزيز الفهم والمعرفة والتوعية الشاملة بشأن جودة التربة
- لعب دور فاعل في ضمان إدارة ومعالجة الأراضي التي تعرضت للتلوث

المخرجات البيئية المرجوة

- تقليل ملوحة التربة في الأراضي الزراعية التي يتم ريّها
- خفض مستويات تدهور وتلوث التربة والأراضي الساحلية

2. المحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته

2.1 تعزيز التخطيط والتشريع البيئي الفعال القائم على أسس علمية للتنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي

التحدي البيئي

منذ إنشائها، تجري هيئة البيئة – أبوظبي دراسات بحثية، وعمليات تقييم دورية للتعرف على وفرة وصحة وتوزيع الموائل والأنواع. وفي الوقت الحالي، تقوم هيئة البيئة – أبوظبي بتنفيذ برامج مراقبة لحوالي 24 نوعاً رئيسياً (18 بري و 6 بحري)، و 9 موائل (6 بري و3 بحري)، وتسعى لتطوير قدرتها على تحديد منهجية التغيرات التي تطرأ على التنوع البيولوجي بشكل منتظم. كما تطور الهيئة حالياً إطار مراقبة بيئي يشمل 16 نوعاً من الموائل (9 بري و7 بحري)، و50 نوعاً فرعياً. فضلا عن تحديد طريقة منظمة للرقابة طويلة الأمد. وإضافة إلى ما تقدم، لدى الهيئة خطتين لموئلين (كلاهما بحري)، و٤ خطط محافظة لبعض الأنواع (2 بري و2 بحري)، تنشأ عن مخرجات المراقبة. ومع ذلك، تعكس خطط إدارة المناطق المحمية أهداف واستراتيجيات المحافظة على البيئة ليتم تطبيقها في المناطق المحمية.

تطوير إطار مراقبة بيئي يشمل 16 نوعاً من الموائل و50 نوعاً فرعياً

التوصيف والنطاق

يشمل نطاق هذه الأولوية عنصرين أساسيين:

1) إجراء الأبحاث والمراقبة الضرورية لفهم حالة واتجاهات التنوع البيولوجي.

2) التخطيط لحمايتها، ويشمل ذلك ضمان وضع الأطر السياسية والتنظيمية المناسبة التي تمكّننا من تحقيق هذه الحماية.

ستركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) على إعادة تنظيم وسائل مراقبة الموائل القائمة في الإطار الجديد، وتأسيس برنامج مراقبة طويل المدى يستند إلى أساليب موحدة. وستقوم الهيئة بسد الفجوات الهامة في المعلومات الأساسية للموائل، والأنواع الرئيسية أثناء المحافظة على أنشطة المراقبة الحالية، لتتماشى مع الإطار المحدث. ستبدأ هيئة البيئة – أبوظبي في جمع معلومات حول الأنواع الدخيلة للتعرف على أعدادها وآثارها المحتملة وناقلاتها. كما ستراجع الأطر القانونية والتشريعية القائمة لضمان تحقيق ضوابط إدارية فاعلة في المحافظة على التنوع البيولوجي، وضمان تنفيذ خطط الإدارة أو المحافظة على الموائل والأنواع الرئيسية.

هدفنا (2016 - 2020)

المحافظة على مناطق الموائل الرئيسية بنسبة 80٪ من حدود عام 2014

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- ضمان إجراء تقييم ومراقبة شاملة للتنوع البيولوجي
- تعزيز الأطر السياسية والتخطيطية للمحافظة على التنوع البيولوجي
- تعزيز الأطر القانونية والتشريعية للمحافظة على التنوع البيولوجي
- العمل مع الشركاء المعنيين لتعليم وزيادة توعية ومشاركة المجتمع بشأن التنوع البيولوجي

المخرجات البيئية المرجوة

- تعزيز المعرفة بنطاق وصحة وتوزيع الموائل الهامة ذات الحساسية البيئية، وخطط المحافظة على أنواع الموائل وحمايتها
- تعزيز المعرفة بشأن وفرة وصحة وتوزيع الأنواع المهددة بالانقراض والمعرضة له والنادرة، وخطط المحافظة على الأنواع وحمايتها
- وضع أطر قانونية وتشريعية للمحافظة على أنواع الموائل والأنواع وحمايتها (داخل أو خارج المناطق المحمية)
- تعزيز المعرفة بشأن وجود الأنواع الدخيلة والآثار المحتملة لها وناقلاتها، وتعزيز خطط الحد منها وإدارتها

2.2 تحسين جهود الحماية داخل الأسر وبناء شبكة للمناطق المحمية

التحدي البيئي

على الرغم من التقدم الذي شهدته برامج المحافظة على البيئة التي انطلقت العقد الماضي، إلا أنه لا يزال هناك بعض أنماط تدهور وفقدان موائل التنوع البيولوجي، وهذا لا ينفي تحقيق بعض النجاح في حماية مكونات التنوع البيولوجي، وتعزيز الاستخدام المستدام، ومعالجة التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي، ويبدو هذا واضحاً في زيادة نسبة المناطق المحمية المعلنة من المساحة الإجمالية من أراضي الإمارة والمناطق الساحلية، والتي تبلغ حالياً 10,45٪ (بري) و13,22٪ (بحري) ، وبإضافة المحميات المقترحة من المتوقع أن تزيد المساحة إلى 15,43٪ (بري) و13,45٪ (بحري) على التوالي. قامت هيئة البيئة – أبوظبي ببناء المعرفة بشأن تمثيل أنواع الموائل في المناطق المحمية الحالية كأساس للتخطيط للمحافظة عليها.

نسبة المناطق المحمية المعلنة

التوصيف والنطاق

ستركز هيئة البيئة – أبوظبي جهودها خلال (2016 - 2020) على تعزيز تمثيل أنواع الموائل في إطار شبكة للمحميات البرية والبحرية، وبناء القدرات الداخلية وقدرات الشركاء لتنفيذ القوانين بفاعلية، وتنفيذ خطط إدارة المناطق المحمية، وتعزيز البنية التحتية لدعم الاستخدامات المناسبة في المحميات، ومشاركة المجتمع في المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال المناطق المحمية. وبما أن المناطق المحمية ليست النهج الوحيد لحماية التنوع البيولوجي، ستقوم هيئة البيئة – أبوظبي بتوثيق الموائل والأنواع الرئيسية لحمايتها ومشاركة الشركاء في التخطيط المكاني، كما ستقوم بوضع خطط إدارة المحافظة على الموائل والأنواع الرئيسية بناءً على نتائج المراقبة البيئية.

هدفنا (2016 - 2020)

زيادة المحميات الطبيعية البرية والبحرية من: 10,45٪ – 15,43٪ بري
13,22٪ – 13,45 بحري

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- بناء إطار تخطيطي وقانوني متين لإنشاء وإدارة شبكات تمثيل المحميات البرية والبحرية
- الإدارة الفاعلة والمحافظة على المحميات البرية والبحرية
- ضمان التنفيذ الفاعل لخطط المحافظة داخل الموقع
- تعزيز الإنفاذ والامتثال القانوني داخل وخارج المحميات البرية والبحرية
- تحقيق مشاركة أفضل للمجتمع في المحميات البرية والبحرية

المخرجات البيئية المرجوة

- أنواع الموائل ذات الأهمية العلمية ممثلة ومدارة بفاعلية في شبكة من المحميات البحرية والبرية
- تزايد وفاعلية إدارة تمثيل الأنواع المهددة بالانقراض والنادرة في إطار شبكة من المحميات البحرية والبرية
- الإدارة الصحيحة علمياً والمحافظة على التنوع البيولوجي خارج المحميات

2.3 قيادة جهود الحماية خارج الأسر للمحافظة على استدامة أعداد الأنواع الرئيسية النباتية والحيوانية

التحدي البيئي

تدير هيئة البيئة – أبوظبي أكثر من 50,000 حيوان محلي وغير محلي في منشآت الفاية ودليجة بالإضافة إلى إدارة العديد من الغابات. ومن أهم الأنواع المحلية المها العربي، والغزال الرملي، والغزال الجبلي. كما تدير الهيئة المها الافريقي (أبو حراب)، الظبي الأسود الهندي، والغزال الهندي، وهي أنواع ذات أهمية دولية، بالإضافة إلى أنواع أخرى. تلعب هيئة البيئة – أبوظبي دوراً أساسياً في إعادة توطين المها العربي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي وادي رم بالأردن، ومحمية الكائنات الحية والفطرية بالوسطى في عُمان. وتعمل الهيئة حالياً لتأسيس قطيع عالمي من المها الأفريقي (أبو حراب) لضمان تحقيق التنوع الجيني للإدارة العالمية لهذا النوع. ومن ضمن التحديات الحالية التي تواجه هيئة البيئة – أبوظبي، الأعداد المتزايدة للحيوانات في المنشآت، والكثير منها غير مهدد بالانقراض. وفي الوقت نفسه، بعض الأنواع الرئيسية تعاني من انخفاض في التنوع الجيني، وتتطلب تزاوج خارجي مع الأنواع الأخرى. كما أن مواقع المحافظة على الأنواع وتعزيز الرعاية البيطرية وفريق العمل قيد التجهيز، وأقفاص الحيوانات جاري صيانتها أو استبدالها. ورغم ذلك، يتطلب الأمر المزيد من الاستثمارات لتتماشى مع الأهداف الطموحة للمحافظة على الأنواع.

فيما يخص أنواع النباتات، تدير هيئة البيئة – أبوظبي مشتل للنباتات في منطقة بينونة بالمنطقة الغربية على بعد 300 كلم غرب مدينة ابوظبي. يحتضن هذا المشتل حالياً حوالي 40 نوعاً من النباتات، 14 منها مهددة بالانقراض، ويلعب هذا المشتل دوراً رئيسياً في جمع البذور لمشاريع إعادة التأهيل للزراعة الشتوية لتحسين الموائل الطبيعية وتعزيز الغطاء النباتي. يغطي مشروع جمع البذور حوالي 53 نوعاً مختلفاً، سيتم إعادة زراعة 12 نوعاً منها خلال أشهر الشتاء. يشكل برنامج جمع البذور نواة لمركز المصادر الوراثية النباتية. ومن المقرر أن يكون المقر الجديد للمشروع الذي ستديره الهيئة في منطقة الوثبة.

إعادة توطين المها العربي

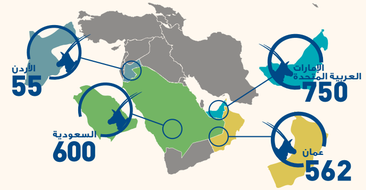

يهدف برنامج إعادة توطين المها الإفريقي (أبو حراب) إلى إنشاء تعداد مستدام في السنوات الخمس القادمة

التوصيف والنطاق

ستركز هيئة البيئة – أبوظبي جهودها خلال السنوات الخمس (2016 - 2020) على تعزيز منشآت المحافظة على الأنواع البرية والمعايير الإدارية في المواقع الرئيسية مثل الفاية ودليجة، بالإضافة إلى مراقبة أعداد الحيوانات، وتقليل الازدحام بين الحيوانات لتجنب الأمراض. وبالتوازي تعمل الهيئة على زيادة التنوع الجيني للأنواع ذات الأولوية في المحافظة من خلال تبادل وإنشاء برامج إكثار للأنواع ذات الأولوية يتم إدارتها بطريقة فعالة. ستقوم الهيئة بتنفيذ مشاريع واتفاقيات إعادة التوطين، وتسعى إلى تحقيق فرص جديدة محلياً وإقليمياً ودولياً. تشمل الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها، والانتهاء بنجاح من تأسيس منشأة الإكثار ذات المواصفات العالمية في مركز دليجة للمحافظة على الحياة البرية، ومشروع إعادة توطين المها الأفريقي أبو حراب الذي يستمر لمدة 5 سنوات في محمية وادي أخيم الطبيعية في تشاد، وإنشاء أول مركز للمصادر الوراثية النباتية في المنطقة للمحافظة على النباتات المحلية.

هدفنا (2016 - 2020)

زيادة نسبة الأنواع الرئيسية المحافظ عليها في برنامج إعادة التأهيل والتوطين من 25٪ (2015) إلى 75٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- إدارة المنشآت والبرامج خارج الموقع بكفاءة وفاعلية
- ضمان تنفيذ ناجح لبرامج إعادة توطين وإعادة تأهيل الحياة الفطرية

المخرجات البيئية المرجوة

- الإكثار في الأسر والمحافظة على صحة وتنوع المخزون الجيني للأنواع الرئيسية
- مساهمة فاعلة في برامج إعادة توطين وإعادة تأهيل الحياة الفطرية المحلية والدولية

2.4 الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والاستزراع السمكي

التحدي البيئي

وفقاً للمعايير الدولية، تتعرض مصائد الأسماك في أبوظبي للاستغلال الجائر لحوالي 4 أنواع رئيسية من الأسماك، والتي تشكل حوالي 90٪ من إجمالي محصول الصيد التجاري، كما أن هناك أربعة أنواع أساسية هي الهامور، والشعري، والفرش، والكنعد يتم استهلاكها بمعدل خمسة أضعاف الحد المستدام. ويبلغ المخزون الإنتاجي (التكاثري) لهذه الأنواع الأربعة 7٪ من الوفرة الأساسية، والهامور يبلغ مخزونه 4٪ فقط، بينما يبلغ الحد الدولي المستدام لإدارة مخزون مصائد الأسماك هو 30٪، ويعتبر كل ما هو دون ذلك معرض للصيد الجائر. يبلغ معدل الاتساق مع التناقص العالمي لموارد مصائد الأسماك حوالي 85٪، حيث تتمثل الضغوط على مصائد الأسماك في أبوظبي في زيادة الطلب على الأسماك نتيجة الزيادة السكانية ونشاط قطاع السياحة، وفقدان أو تدهور الموائل الرئيسية نتيجة التنمية الساحلية والتلوث والتغير المناخي. بالإضافة إلى الصيد غير القانوني وغير المنتظم وغير المُبَلَّغ عنه، كما أن زيادة القدرة الاستيعابية تعتبر من الضغوط المؤثرة.

4
أنواع رئيسية
تتعرض للاستغلال الجائر

5 أضعاف
الحد
المستدام

المخزون الإنتاجي (التكاثري)
7%
من الوفرة الأساسية

التوصيف والنطاق

استجابة لحالة مصائد الأسماك كما وردت في التقييمات والدراسات العلمية الشاملة لموارد مصائد الأسماك، والتي أجرتها هيئة البيئة – أبوظبي وغيرها من الجهات على مدى 15 عاماً وقامت إمارة أبوظبي بتطبيق معايير الإدارة الدولية وشمل ذلك فرض بعض القيود على تراخيص الصيد التجاري، وإنشاء شبكة تمثيل للمناطق المحمية (ويشمل ذلك موائل هامة للمراحل الأساسية في حياة الأسماك والمناطق التي يمنع الصيد فيها)، بالإضافة إلى تنظيم معدات الصيد بمواصفات وتصاميم خاصة (تُعتبر أبوظبي الإمارة الوحيدة التي تطلب وضع مخارج في فخاخ الصيد لمنع صيد الأسماك دون الحجم المسموح بصيده)، كما يحظر الصيد أثناء مواسم التكاثر. بالإضافة إلى وضع استراتيجية تتعلق بنمو قطاع الاستزراع السمكي، وتحديد الحد الأدنى لحجم الأنواع الرئيسية. وبالرغم من السعي الحثيث لتحقيق أفضل الممارسات في إدارة مصائد الأسماك، إلا أنها مستمرة في التناقص، وإدراكاً لهذا التحدي أطلقت هيئة البيئة – ابوظبي بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة «برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة» (2016 - 2018)، وهي خطة شاملة تهدف إلى تحقيق استدامة بيئية، وجدوى اقتصادية ومسؤولية اجتماعية لقطاع الصيد. كما ستتعاون الهيئة مع شركاء اتحاديين لتعزيز الإنفاذ والامتثال ومنع الصيد غير المرخص. وستعمل الهيئة على وضع تشريعات خاصة بالصيد الترفيهي، الذي يدعم تعافي مصائد الأسماك، كما يعمل على استدامة موروث الصيد في أبوظبي. بالإضافة إلى التأكد من أن الأطر السياسية والتشريعية تحقق النمو المستدام لصناعة استزراع الأحياء المائية.

هدفنا (2016 - 2020)

تعزيز المؤشر المستدام لاستغلال مصائد الأسماك من 12,6٪ (2013) إلى 20٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز آليات التنسيق مع الشركاء الرئيسيين، وضمان تطوير السياسات والخطط الخاصة بمصائد الأسماك واستزراع الأحياء البحرية
- تعزيز الفهم والمعرفة والتوعية بشأن مصائد الأسماك واستزراع الأحياء البحرية
- تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لمصائد الأسماك واستزراع الأحياء البحرية

المخرجات البيئية المرجوة

- تعافي المخزون الإنتاجي (التكاثري) لأنواع الأسماك المتدهورة إلى عتبات الاستدامة
- تعافي إجمالي مصائد الأسماك في أبوظبي إلى مستويات الاستدامة العالمية

2.5 الإدارة المستدامة للغابات

التحدي البيئي

لم تعد الغابات تتمثل في مجموعات أشجار الغاف الطبيعية وزراعات نخيل التمر المستدامة فحسب، بل امتد الأمر إلى ما هو أوسع من ذلك، وبات من الضروري لتحقيق الاستدامة في مناطق الغابات الحالية في أبوظبي استخدام نظام متميز للري الاصطناعي. تعتبر المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي لري الغابات في أبوظبي، حيث تستهلك حوالي 214 مليون متر مكعب من المياه (2014)، يساهم ذلك في سرعة نضوب مخزون المياه الجوفية، مما يزيد من تحدي الإدارة المستدامة للمياه. ورغم ذلك تشكل بعض الغابات أهمية كبيرة، حيث تعمل على حماية البنية التحتية مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية من حركة الرمال كما أنها تشكل موائل صناعية لحوالي 36,000 حيوان تقوم هيئة البيئة – أبوظبي بإدارتهم وتغذيتهم.

تستهلك الغابات حوالي
214,090,95 متر مكعب
من المياه الجوفية

التوصيف والنطاق

تتولى هيئة البيئة – أبوظبي مسؤولية إدارة الغابات التابعة لحكومة أبوظبي، بالإضافة إلى بعض الغابات الخاصة من خلال عدد من العقود مع مقدم الخدمات ذات الصلة. يبلغ إجمالي عدد هذه الغابات أكثر من 400 غابة وتضم حوالي 19 مليون شجرة تغطي مساحة تقدر بـ 228,000 هكتار. بالإضافة إلى زيادة التحدي الخاص بالإدارة المستدامة للمياه، يتطلب النطاق الحالي للغابات المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية مثل المضخات، وخزانات المياه ونظم الري من أجل استخراج وتخزين وتزويد الأشجار بالمياه. ستركز الهيئة في السنوات (2016 - 2020) على تنفيذ برنامج بحثي ميداني لتقييم استخدام المياه وتحقيق أقصى فائدة منها في الغابات، وتحديد الفوائد التي تقدمها كل غابة مثل حماية البنية التحتية من الرمال، وتوفير موائل للحيوانات، بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية والاقتصادية مثل الحراجة الزراعية. كما ستتعاون الهيئة مع الشركاء لتحديد والموافقة على تحقيق التوازن بين استثمار المياه ورأس المال وبين الفوائد التي تقدمها الغابات.

هدفنا (2016 - 2020)

تقليل كمية المياه المستخدمة في الغابات التي تديرها الهيئة بنسبة 27,42٪ بحلول عام 2020

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز سياسة الغابات والأطر التشريعية ذات الصلة من خلال المعلومات الموثوقة علمياً
- الإدارة الفاعلة للغابات والمحافظة على أصول الغابات والعمليات
- ضمان الاستدامة البيئية لغابات أبوظبي
- استكشاف التنوع في الأنشطة الترفيهية والاقتصادية

المخرجات البيئية المرجوة

- تقليل كمية المياه المستخدمة في الغابات سنوياً

3. توفير معلومات بيئية موثوقة وتعزيز المسؤولية المشتركة

3.1 توفير معلومات بيئية علمية موثوقة

الوضع الحالي

يتمثل الدور الأساسي لهيئة البيئة – أبوظبي في فهم ومتابعة وإصدار التقارير البيئية وتقديم المشورة بشأن حالة البيئة. وفي نطاق عملها الذي يمتد إلى كافة القضايا البيئية، التزمت هيئة البيئة – أبوظبي بتوفير قاعدة مشتركة تضمن دعم المعايير والمنهجيات والنظم الخاصة بهذه المهمة الحيوية. تقوم هيئة البيئة – أبوظبي في الوقت الحالي بدعم هذا الدور من خلال وضع قواعد بيانات بيئية وفق أسس ومعايير، ومجموعة متنوعة من البوابات الإلكترونية، وأدوات التحليل المرئية، وتقارير تدعم نشر المعلومات بشكل دوري. واعتمدت الهيئة مؤخراً إطار التقييم البيئي المعروف بـ DPSIR والذي يتم من خلاله ربط حالة البيئة بالعوامل المؤثرة على البيئة مع طرق الاستجابة. وتقوم الآن بوضع إطار من شأنه توجيه أنشطة جمع البيانات في المستقبل ويخدم منهجية تكامل المعلومات البيئية الأساسية. كما وضعت الهيئة أجندة مبدئية للدارسات البحثية التي ستركز عليها الهيئة وشركاؤها في دراساتها المستقبلية ضمن المجالات البيئية ذات الأهمية.

الوصف والنطاق

تسعى الهيئة إلى توفير معايير ووسائل ونظم داخلية لجمع وإدارة وتقديم معلومات موثوقة بشكل دوري بشأن حالة البيئة في أبوظبي، لتعزيز عملية اتخاذ القرارات داخل الهيئة وخارجها. وخلال السنوات الخمس (2016 - 2020) ستركز هيئة البيئة – أبوظبي على تحديد وسد الفجوات في البيانات وفق إطار الرصد، وتحسين جودة البيانات وانتظام توفيرها على مستوى الهيئة. كما ستقوم بتعزيز إمكانية الوصول للبيانات، وإصدار تقارير حالة البيئة وفق إطار التقييم البيئي المعروف بـ DPSIR . كما ستقوم الهيئة بتنفيذ إطار الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD) لتطوير الإحصائيات البيئية (FDES)، ونظام المحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA) لتمكين الهيئة من تحقيق المساهمة المناسبة في الجهود المحلية والإقليمية والدولية. كما ستقوم الهيئة بإكمال وبدء تنفيذ أجندتها البحثية، مع التركيز على بناء الشراكات التعاونية.

الهدف (2016 - 2020)

زيادة نسبة التقارير البيئية الصادرة سنوياً وفقاً لجدول التقارير من 70٪ (2015) إلى 100٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز الحصول على البيانات البيئية الدقيقة
- تقديم معلومات بيئية شاملة في الوقت المناسب لتعزيز صناعة القرار
- تنشيط وحدات/ أجندات البحث والابتكار البيئي

3.2 تعزيز التعليم البيئي والمسؤولية المشتركة

الوضع الحالي

تلعب هيئة البيئة – أبوظبي دوراً أساسياً في تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة والحياة الفطرية، وذلك من خلال برامجها التعليمية. يتميز هذا الدور بأهمية خاصة في أبوظبي، حيث يوجد القليل من الجهات التي تعمل في مجال التوعية والتعليم البيئي. وتنفذ هيئة البيئة – أبوظبي عدداً من البرامج الناجحة والحائزة على عدة جوائز عالمية، والتي تستهدف طلبة المدارس، والمؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى عامة الجمهور. ويتمثل أحد التحديات المتكررة، في هذا المجال، في تحقيق التوازن المناسب بين التعليم العام والتوعية البيئية والتنوع البيولوجي، والتأثير لإحداث تغيرات محددة في السلوكيات والقرارات التي تتماشى مع التحديات البيئية ذات الأولوية.

الوصف والنطاق

تسعى الهيئة على تشجيع تبني ممارسات مستدامة بيئياً. من خلال مشاركة طلبة المدارس، والمؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى عامة الجمهور في البرامج التعليمية وحملات التوعية البيئية، والأدوات والموارد التعليمية، من أجل إحداث تغير في السلوك والتأثير على اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي.

الهدف (2016 - 2020)

زيادة التوعية البيئية للشركاء من 71٪ (2014) إلى 82٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- توعية مجتمعنا بشأن الاستدامة البيئية
- العمل مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز وتشجيع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية
- تنظيم أنشطة محددة للتوعية والتعليم البيئي تستهدف الأولويات الاستراتيجية لهيئة البيئة – أبوظبي

4. ضمان تحقيق سياسات وأنظمة بيئية فاعلة

4.1 دعم إطار التخطيط والسياسات البيئية في أبوظبي

الوضع الحالي

بصفتها السلطة الحكومية المختصة بحماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي، تلعب هيئة البيئة – أبوظبي دوراً أساسياً في تقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسات والخطط البيئية التي تتسق مع هذه الالتزامات. في عام 2011، قامت هيئة البيئة – أبوظبي بتطوير الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030، والتي تقدم تقييما أساسياً للقضايا البيئية، وتحقق التكامل بين التوسع الاقتصادي والمحافظة على البيئة واهتمامات مختلف القطاعات ذات الصلة في إمارة أبوظبي من خلال إطار شامل للسياسات. ومنذ عام 2012، قامت هيئة البيئة – أبوظبي بتطوير خمس استراتيجيات بيئية بالتعاون مع جهات حكومية أخرى تعمل على توجيه خطط بيئية حكومية خمسية. تعاونت هيئة البيئة – أبوظبي مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي خلال عام 2014 لتحديد تسلسل هذه الجهود في خطة إمارة أبوظبي. كما تعمل هيئة البيئة – أبوظبي على تطوير أجندة السياسة البيئية، التي تضع كل المبادرات القائمة والمستقبلية في منظور واحد.

الوصف والنطاق

تقود الهيئة جهود تطوير وتنفيذ واعتماد السياسات والخطط البيئية المتوائمة مع الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 وأجندتها السياسية. ستركز هيئة البيئة – أبوظبي في السنوات (2016-2020) على وضع أطر المراقبة والتقارير الخاصة بحالة البيئة، بالإضافة إلى تقديم الدعم للأمانة العامة للمجلس التنفيذي بشأن الأداء الحكومي بما يتوافق مع الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي، والأجندة السياسية والاستراتيجيات، كما ستعزز هيئة البيئة – أبوظبي من دورها الريادي في وضع السياسات والمبادرات البيئية المنبثقة عن خطة إمارة أبوظبي، وتسعى لضمان اتساق السياسات والخطط المقترحة من جهات أخرى مع الرؤية البيئية، والأجندة السياسية والاستراتيجيات.

هدفنا (2016 - 2020)

زيادة نسبة الجهات المطبقة للمبادرات البيئة المتضمنة في خطة أبوظبي من 25٪ إلى 100٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- المساهمة الفاعلة في تطوير وتنفيذ السياسات والخطط البيئية لكل الجهات الحكومية
- ضمان دمج الاعتبارات البيئية مع السياسات والخطط البيئية في الوقت المناسب وبشكل صحيح بين مختلف القطاعات

4.2 تعزيز الإطار التنظيمي والامتثال البيئي

الوضع الحالي

السلطة القانونية التي تتمتع بها هيئة البيئة – أبوظبي تنبثق من أكثر من اثني عشر قانوناً اتحادياً ومحلياً. توفر هذه السلطة مسؤولية مباشرة ومفوضة للهيئة بشأن التشريعات والامتثال وإنفاذ القوانين في العديد من المناطق البيئية. ونتيجة لهذا التنوع في الالتزامات والتطور التدريجي للأدوار التشريعية بهيئة البيئة – أبوظبي حتى الآن، تحرص الهيئة على إيجاد منهجية موحدة في تطبيق جميع أدوارها التشريعية، كما تحرص على مراجعة التشريعات البيئية المقترحة، وتحديد ومعالجة الفجوات التشريعية، ووضع تشريعات جديدة وتعديل القائمة منها، وتعزيز مراقبة الامتثال وقدرات الإنفاذ ودعم تطوير المحاكم البيئية.

تحديد الفجوات التشريعية

- القوانين المحلية والاتحادية
- دور هيئة البيئة – أبوظبي التشريعي والرقابي والتنظيمي
- تعزيز التشريعات الجديدة/ المعدلة
- مراقبة الامتثال وتعزيز الإنفاذ

الوصف والنطاق

تقوم الهيئة بإنشاء وتنفيذ إطار قائم على الإنفاذ التشريعي الشامل في جميع الالتزامات التشريعية، كما تسعى إلى توفير أساس مشترك لضمان نهج شامل ومستق للأدوار التشريعية للهيئة، بالإضافة إلى ممارسة الهيئة لدورها في إدارة الموارد الخطرة. ستركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات (2016-2020) على تأسيس الإطار التشريعي الرئيسي ، وتقييم الممارسات البيئية الحالية بناءً على الإطار التشريعي الرئيسي من أجل تحديد الفجوات والتناقضات. كما ستواصل هيئة البيئة – أبوظبي دعمها لعملية اتخاذ القرار بناءً على المعلومات البيئية، وتعزيز التقنيات المستخدمة في عمليات استخراج التراخيص والتصاريح والإنفاذ. كما ستعمل الهيئة على بناء القدرات من أجل اتساق الإنفاذ التشريعي عبر الالتزامات البيئية ، ودعم تطوير المحاكم البيئية .

الهدف (2016 - 2020)

تحقيق نسبة زيارات التفتيش البيئي المطلوبة بنسبة 100٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- بناء إطار قانوني وتشريعي فاعل ومتميز للبيئة
- تعزيز التراخيص والامتثال البيئي
- ضمان الإدارة الفاعلة للمواد الخطرة

4.3 الاستعداد والاستجابة الفاعلة للطوارئ والأزمات البيئية

الوضع الحالي

بصفتها الجهة المسؤولة عن حماية البيئة، يتضمن دور هيئة البيئة – أبوظبي العمل مع الشركاء الاستراتيجيين (المؤسسات الحكومية) لتعزيز الجاهزية للحوادث البيئية الطارئة والاستجابة لها والتعاون على إعادة تأهيل البيئة الطبيعية بعد تعرضها للكوارث. وتعمل هيئة البيئة – أبوظبي كجهة رئيسية أو داعمة إذا اقتضت الحاجة خلال حالة الطوارئ البيئية. وفي الوقت الحاضر، طورت الهيئة مشروع خطة لإدارة الطوارئ والأزمات البيئية خاص بالهيئة والذي من المقرر أن يُعمل به كدليل لإدارة أي حوادث بيئية بصرف النظر عن حجمها أو شدتها أو تأثيرها أو تهديداتها.

أنشأت هيئة البيئة – أبوظبي مركز إدارة الطوارئ والأزمات في مقرها الرئيسي. وبدأت الهيئة في تقديم تدريبات داخلية خاصة بالطوارئ البيئية لموظفيها، وتعاونت مع المؤسسات الحكومية الأخرى على وضع سيناريوهات محددة تتعلق بخطط الاستجابة على مستوى الحكومة. وشاركت في التدريبات المتعلقة بالطوارئ والأزمات على المستويات المحلية والاتحادية والإقليمية والدولية. كما تستجيب هيئة البيئة – أبوظبي بصورة منتظمة للحوادث البيئية التي قد تشكل مخاطر على البيئة وتخطط لإجراءات الحد منها.

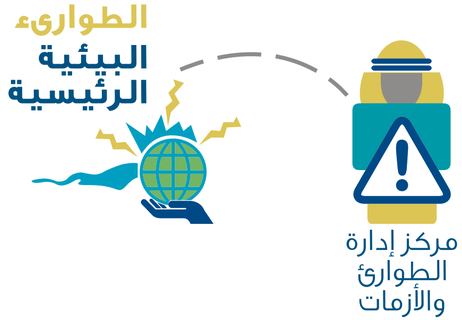

الوصف والنطاق

تقوم الهيئة بالاستجابة المنسقة لحوادث الطوارئ البيئية، من أجل حماية الأشخاص والبيئة وأصول الهيئة وسمعتها. وستركز الهيئة خلال السنوات الخمس (2016-2020) على تعزيز خطتها المعنية بإدارة الطوارئ والأزمات البيئية وبناء القدرات الداخلية لتنفيذ ونشر هذه الخطة بكل فاعلية. كما ستعمل على رفع مستوى الوعي بدور الهيئة في الاستجابة والاستعداد لحالات الطوارئ البيئية جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية الأخرى. وكذلك في وضع الخطط المشتركة عند اللزوم والاستمرار في ممارسة واختبار دورها وإجراءاتها المتعلقة بتقديم تدريبات حول الطوارئ البيئية على مستوى الإمارة. وستستمر هيئة البيئة – أبوظبي في وضع خطط استجابة محددة قائمة على السيناريوهات (مثل التسرب النفطي وتصريف مياه الصرف الصحي وحوادث السفن البحرية) والتي تندرج تحت هذه الخطة استناداً إلى نتائج تقييم المخاطر. وستقوم أيضًا بتقييم الموارد اللازمة وجوانب الدعم الأخرى لإدارة كل سيناريو على حدة بهدف بناء القدرات اللازمة للاستجابة بفعالية.

هدفنا (2016 - 2020)

زيادة الامتثال لإجراءات الوقاية والاستجابة للطوارىء البيئية إلى 100٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز الجاهزية لحالات الطوارئ والحوادث البيئية التي تؤثر على البيئة والمجتمع
- ضمان الاستجابة للطوارئ والحوادث والأزمات البيئية بفعالية وكفاءة

5. أن تكون الهيئة مؤسسة متميزة ورائدة في الاستدامة البيئية

5.1 أن تكون الهيئة جهة عمل جاذبة تدعم تميز وتطور الموظفين في مكان عمل صحي وآمن

الوضع الحالي

يعمل لدى هيئة البيئة – أبوظبي حالياً ما يقرب من 1,100 موظف متميز من بينهم 65٪ من المواطنين الإماراتيين . وتتمتع الهيئة بمعدل دوران وظيفي منخفض يبلغ 3٪ وكذلك قلة وقوع حوادث الصحة والسلامة المهنية، والتي تستدعي إبلاغها إلى مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

وتسعى الهيئة باستمرار إلى استقطاب مرشحين متميزين وتطوير الأفراد وتعزيز انتمائهم للوفاء باحتياجات الهيئة، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة «السلامة أولاً» عبر جميع مواقعها التشغيلية.

الوصف والنطاق

وفي سبيل رفع مستوى رضا الموظفين لديها وخفض معدل الدوران الوظيفي، ستركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات الخمس (2016-2020) على تعزيز قدرتها على جذب الموظفين من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية وتطويرهم وتنمية انتمائهم، ويتضمن ذلك تطوير عمليات التوظيف، والاستحقاقات الشاملة للموظفين، وتوفير فرص بناء القدرات عبر جميع مستويات الخبرة، فضلاً عن التزام القيادة بالاستفادة التامة من الموظفين المتميزين واستمرار تقديرهم.

الهدف (2016 - 2020)

تحقيق معدل دوران وظيفي أقل من 3٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- جذب الموظفين ذوي الكفاءة والأداء العاليين وتطويرهم تعزيز انتمائهم
- تعزيز ثقافة مؤسسية تتسم بالشفافية والانفتاح
- الارتقاء بمستوى التوطين داخل هيئة البيئة – أبوظبي
- الاستمرار بتوفير بيئة عمل صحية وآمنة لموظفي ومتعاقدي وزوار هيئة البيئة – أبوظبي

5.2 تعزيز الكفاءة المؤسسية وتقديم الخدمات

الوضع الحالي

شهدت هيئة البيئة – أبوظبي تغيرات تنظيمية هامة خلال السنوات الأخيرة شملت إعادة الهيكلة الكاملة في عام 2012، وإرساء قدرات جديدة من أجل الاستجابة للتحديات البيئية على نحو أفضل، حيث تبنت أطر عمل جديدة للتخطيط الاستراتيجي والتخطيط السنوي كما أدخلت تحسينات كبيرة على تقارير الأداء، واتخذت نهجاً لإدارة المشاريع على نطاق الهيئة ووضعت برنامجاً لجوائز التميز الداخلي من أجل التشجيع على تحسين الأداء المستمر. كما وضعت الهيئة نظاماً لتخطيط الموارد المؤسسية في عام 2014، وأدخلت تحسينات على دقة التقارير المالية الداخلية وتواترها. ومن المقرر أن تسهم مواصلة تنفيذ هذه المبادرات الأساسية، وكذلك المبادرات الإضافية في تعزيز تميز الهيئة.

الوصف والنطاق

ستركز هيئة البيئة – أبوظبي خلال السنوات الخمس (2016–2020) على الاستمرار في تنفيذ وتطوير عملياتها، ومواصلة تعزيز خدماتها الداخلية مع التركيز على دعم تنفيذ الاستراتيجية. وستعمل الهيئة على تحسين التوافق بين الميزانية وخطة العمل السنوية وإصدار تقارير الأداء الاستراتيجي، وتقييم المشروعات، وستستمر بتنفيذ برنامج جائزة (الدانة) للتميز الداخلي في سبيل الارتقاء بأدائها طبقاً لمعايير «جائزة أبوظبي للأداء الحكومي المتميز»، وستسعى إلى تعزيز فعالية الأنظمة والعمليات والمرافق والأصول في تقديم الخدمات على المستوى الداخلي بما يسهم في تحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الهدف (2016 - 2020)

تحقيق 500 درجة أو أكثر في التميز المؤسسي

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- تعزيز عمليات التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء وإعداد التقارير وضمان الجودة
- تعزيز الإدارة المالية وترشيد النفقات
- تحسين كفاءة وفعالية تقديم الخدمات الداخلية
- تقديم خدمات متميزة لعملاء الهيئة وشركائها

5.3 أن تكون الهيئة رائدة في مجال الاستدامة البيئية

الوضع الحالي

قدمت هيئة البيئة – أبوظبي تقريرها الأول للاستدامة في عام 2007، وقادت منذ ذلك الحين العديد من المبادرات المتعلقة بالاستدامة بما في ذلك إنشاء مجموعة أبوظبي للاستدامة (**ADSG**) في عام 2008 بهدف تعزيز الاستدامة في أبوظبي، والتي اتسعت منذ ذلك الحين لتضم 48 مؤسسة كمبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص. وتنفذ الهيئة العديد من المبادرات بشأن الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية للشركات على المستويين الداخلي والخارجي.

مجموعة أبوظبي للاستدامة (ADSG)
اتسعت لتضم 48 مؤسسة ضمن أعضائها

مجموعة أبوظبي للاستدامة
Abu Dhabi Sustainability Group

الوصف والنطاق

تهدف هذه الأولوية الشاملة إلى الجمع بين المبادرات المتعددة والتزام موظفي هيئة البيئة – أبوظبي تحت مظلة رؤية واستراتيجية مشتركة من أجل الارتقاء بأداء الهيئة في مجال الاستدامة. وستركز الهيئة خلال السنوات الخمس المقبلة (2016-2020) على توثيق سياستها واستراتيجيتها الداخلية المتعلقة بالاستدامة المؤسسية، والارتقاء بمستوى الأداء الداخلي من حيث البصمة البيئية في جميع مرافق الهيئة ومواقعها التشغيلية من خلال تتبع استهلاك المياه والكهرباء واستهلاك السيارات للوقود وكذلك توليد النفايات. وستقدم الهيئة تقارير سنوية حول الاستدامة استناذا إلى المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية الجديدة (**GRI**) وستطبق ممارسات مشتريات وتكنولوجيا معلومات مراعية للبيئة وكذلك تدابير أخرى للحد من بصمتها البيئية.

الهدف (2016 - 2020)

تعزيز نسبة التقييم الذاتي للإستدامة إلى 70٪

ما نسعى لتحقيقه خلال (2016 - 2020)

- أن تكون الهيئة نموذجاً يحتذى به في تحقيق الاستدامة المؤسسية
- تعزيز دور الهيئة كسفير محلي وعالمي في مجال تحقيق الاستدامة البيئية

نحافظ على تراثنا الطبيعي
ضماناً لمستقبلنا

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

نحافظ على تراثنا الطبيعي . ضماناً لمستقبلنا

ص ب ٤٥٥٥٣ . أبوظبي . الإمارات العربية المتحدة
PO Box 45553 . Abu Dhabi . United Arab Emirates

هـ ٤٤٥٤٧٧٧ ٢ ٩٧١+
T 4777 445 2 971 +

customerservice@ead.ae
www.ead.ae

@EADTweets
Environment Agency - Abu Dhabi
EnvironmentAbuDhabi
Environment Agency - Abu Dhabi
Environment Agency - Abu Dhabi
EAD